الرئيس المصري يعلن إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية

أعلن الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور أثناء كلمته، بتعديل خارطة الطريق بإجراء انتخابات الرئاسة أولاً، على أن تليها الانتخابات البرلمانية. وأضاف منصور " سأطلب من لجنة الانتخابات فتح باب الترشح للرئاسة" . وأكد على الحفاظ على الأمن والأمان في الوطن مشيراً إلى انه سيتم أخذ الإجراءات اللازمة لضمان الإستقرار.

وأردف قائلاً"إن الشعب المصري قادر على مواجهة الإرهاب.. سندحر الإرهاب كما دحرناه منذ تسعينيات القرن الماضي، والإرهاب لن يكسر إرادة المصريين.. إننا سنحارب الإرهاب ونقضي على القائمين عليه، ولن أتردد فى اتخاذ أي إجراءات استثنائية إذا تطلب الأمر ذلك" .

ضـــرورة أم مغامـــرة؟:

خريطة المرشحين المحتملين لرئاسة مصر حال دخول السيسي

تتزايد الدعوات المؤيدة لخوض الفريق عبدالفتاح السيسي الانتخابات الرئاسية القادمة، والتي سيتم إجراؤها قبل الانتخابات البرلمانية كرغبة مجتمعية، خاصةً بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد بنسبة مشاركة معتبرة 38,6%، فثمة قطاعات واسعة من المجتمع المصري تدعوه لإعلان ترشحه كممثل للحلم الثوري، على خلفية دوره المحوري والرئيسي في ثورة 30 يونيو، ونجاحه في حماية أركان الدولة ومؤسساتها من الانهيار، والحيلولة دون اندلاع احتراب أهلي بين المصريين بعد انسداد الأفق السياسي خلال حكم الرئيس المعزول محمد مرسي الذي رفض الانصياع لإرادة الشعب المصري التي تمثل المصدر الحقيقي للسلطات.

ضرورة أم مغامرة؟

تتباين الاتجاهات بشأن قضية ترشح الفريق السيسي لخوض السباق الرئاسي ما بين مؤيد لهذه الفكرة على أساس أن ترشحه يعد ضرورة في ظل التحديات التي تعصف بالمنطقة، ومنها تنامي ظاهرة الإرهاب، واستهداف مصر وجيشها الذي يعد آخر الجيوش المتماسكة في المنطقة العربية.. بينما ثمة اتجاهٌ ثان يعتبر هذا الترشح نوعاً من المغامرة تحتاج لحسابات دقيقة، وقراءة متأنية للواقع المصري سريع التغير، ويفضل بقاؤه كوزير للدفاع، ورمز لحماية الدولة ومسارها السياسي. ويمكن إبراز مبررات هذين الاتجاهين كالتالي:

الاتجاه الأول: المؤيد لخوض الفريق السيسي السباق الرئاسي:

يعد هذا الاتجاه هو الأقوى والأبرز والأكثر انتشاراً بين قطاعات متنوعة من المصريين، باختلاف انتماءاتهم السياسية (ليبرالية، يسارية، قومية، إسلامية)، وحتى بين الكتلة الأهم وهي الجماهير غير المنخرطة تنظيمياً في أحزاب، أو في حركات سياسية رسمية، وهي الكتلة غير المسيسة..

وتتنوع مبررات هذا الاتجاه في أنه لا تزال هناك حاجة لدور وطني يؤديه الجيش في المرحلة القادمة، وخاصة لحماية الديمقراطية الوليدة من الانقضاض عليها، أو تشويهها، لا سيما أن ثمة تجارب مشابهة في سياقات أخرى لعبت فيها الجيوش الوطنية دوراً مركزياً في الحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع، بما أسهم في تهيئة السياق المواتي للرسوخ الديمقراطي، يضاف إلى ذلك أن التاريخ يزخر بنماذج ناجحة من القادة ذوي الخلفية العسكرية الذين وصلوا إلى سدة الحكم، وكان لهم دورهم الكبير، وإسهامهم التاريخي، ومنهم: أيزنهاور في الولايات المتحدة الأمريكية، وديجول في فرنسا.

أما المبرر الثاني فيستند إلى أن أهم المؤهلات التي تزكي الفريق السيسي وطنياً وشعبياً لخوض السباق الرئاسي تتمثل في إدراكه وجود تحديات خارجية تستغل وتستخدم قوى داخلية، هدفها إزاحة كل التيارات الوطنية التي تؤمن بفكرة الدولة المدنية، حتى يسهل تنفيذ مخطط التفكيك والتجزئة والتقسيم باتجاه شرق أوسط جديد تبقى إسرائيل فيه الدولة الوحيدة الآمنة بعد تفكيك الجيوش العربية في العراق وسوريا، والعمل على تشويهها لترسيخ أجواء الفوضى وعدم الاستقرار .. لذلك فإن التاريخ يُعيد نفسه وفق رؤية هذا الاتجاه إزاء قضية الحفاظ على استقلال الإرادة الوطنية خاصة ضد الأمريكيين في خمسينيات القرن الماضي مع عبدالناصر، برفض فكرة الأحلاف العسكرية، وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مع الدور الوطني للجيش وقياداته في إفشال المشروع الأمريكي حول الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط الجديد التي سبق وبشرت بها كونديزا رايس، ويبدو أن تداعيات ثورة 30 يونيو قد نجحت في وقف المشروع برمته.

أما المبرر الثالث والأهم فهو أن المزاج العام المصري يرتبط بوجود شخصية قوية في الحكم تستطيع أن تترجم شعارات الموجتين الثوريتين في برامج عمل وطنية تضع مصر في المكانة اللائقة بها بين الأمم والشعوب المتحضرة.

الاتجاه الثاني: المؤيد لبقاء الفريق السيسي وزيراً للدفاع:

ينطلق مؤيدو هذا الاتجاه من حقيقة مؤداها أن وجود الفريق السيسي على قمة المؤسسة العسكرية باحترافيتها ومهنيتها هو بمثابة الضامن الحقيقي لاستقرار الوطن، خاصة أنه أضحى الرمز أو المخلص أو المنقذ وفقًا لفلسفة "دور البطل في صناعة التاريخ".. وهي تلك الأدوار التي لعب فيها الأبطال والقادة أدواراً حاسمة في لحظات مفصلية من تاريخ شعوبهم ودولهم؛ لذلك فإن أحد المناهج في كتابة التاريخ يستند إلى دور هؤلاء الأبطال وإنجازاتهم.. ووفقاً لمبررات هذا الاتجاه فإن بقاء الفريق السيسي كوزير للدفاع أفضل للوطن من وجوده في سدة الحكم؛ حيث سيتعرض في المنصب الثاني لانتقادات سياسية شأن كل من يشغله.

وعلى الرغم من تباين المبررات السابقة لكلا الاتجاهين، فإن ترشح الفريق السيسي لخوض السباق الرئاسي يظل هو السيناريو الأقرب للتحقق، خاصة أن خطابه خلال الندوة التثقيفية التي عقدتها القوات المسلحة بمناسبة المولد النبوي الشريف مؤخرًا عكست حسمه لهذا الأمر، عندما أكد على "أنه لن يدير ظهره للشعب".. وهو الأمر الذي ربطه بتفويض الشعب والجيش، لذلك فمن المتوقع أن يخرج الشعب للمرة الرابعة بعد 30 يونيو لتفويضه لخوض السباق الرئاسي كما سبق وفوضه لمواجهة الإرهاب.. وفي ظل خوض الفريق السيسي للانتخابات الرئاسية فإن ثمة سيناريوهين لشكل خريطة المرشحين المحتملين، وهما:

السيناريو الأول: تعدد المرشحين المحتملين:

ينطلق هذا السيناريو من احتمالية تعدد المرشحين، بالإضافة لترشح الفريق السيسي، ووفق هذا السيناريو فربما يخوض السباق الرئاسي معه عدد من المرشحين الآخرين، أبرزهم: حمدين صباحي، وعبدالمنعم أبو الفتوح.. وفي هذه الحالة فإن الكتل التصويتية ستصبح مفتتة بين هؤلاء المرشحين.. صحيح أن الفريق السيسي سيكون له النصيب الأكبر والأعلى من الأصوات، فالكتلة الليبرالية والجماهير غير المنخرطة تنظيمياً في أحزاب، أو في حركات سياسية رسمية، وهي الأكثر أصواتًا؛ ستتجه إلى تأييده، فضلاً عن عدد كبير من شباب التيارات القومية والناصرية، بالإضافة إلى قيادات حزب النور، وبعض قواعده، ناهيك عن الحركات الصوفية، يضاف إليهم أيضاً بعض الحركات الثورية مثل حركة تمرد، وحركة الدفاع عن الجمهورية، وتكتل القوى الثورية، وجبهة تنسيقية 30 يونيو، بالإضافة إلى حملات: كمل جميلك، والسيسي رئيسي، وغيرها من الحملات. وبعض الجبهات الأخرى مثل: جبهة مصر بلدي، والجبهة الحرة للتغيير السلمي.. ثم يأتي حمدين صباحي ليحصل على أصوات الاشتراكيين الثوريين، وحركة 6 إبريل، بالإضافة إلى بعض أصوات التيارات اليسارية والحركات الثورية.. أما عبدالمنعم أبو الفتوح فسيحصل على غالبية أصوات كتلة تيار الإسلام السياسي بكل تنويعاته وروافده.

السيناريو الثاني: ثنائية المرشحين المحتملين:

يقوم هذا السيناريو على احتمالية انسحاب حمدين صباحي في حالة ما إذا قرر الفريق السيسي خوض الانتخابات بشروط أعلنها في لقائه ببرنامج «الحياة» في 18/1/ 2014م، أهمها أن يشتمل برنامج الفريق السيسي على محورية دور الشباب، وانتقالهم من الشارع إلى قلب منظومة الحكم، وتحقيق أهداف الموجتين الثوريتين في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، لتقتصر بعد ذلك المنافسة الحقيقية بين الفريق عبدالفتاح السيسي وعبدالمنعم أبو الفتوح.. وفي هذه الحالة فإن الملمح الأهم لاتجاهات التصويت سيغلب عليها الاستقطاب الديني المدني؛ حيث ستعلن جماعة الإخوان المسلمين مقاطعتها للانتخابات ظاهرياً فقط، في حين أنها ستوجه قواعدها للتصويت لعبدالمنعم أبو الفتوح.

ويتوقع وفق هذا السيناريو أن ينسحب عبدالمنعم أبو الفتوح في الساعات الأخيرة لغلق باب التصويت بعدما يتأكد من فوز الفريق السيسي بأغلبية ساحقة ليشكك في العملية الانتخابية، ويقدم مبرراً لفشله وفشل التيار الذي يمثله.

وتبقى الحقيقة المؤكدة أنه في كلا السيناريوهين السابقين سيفوز الفريق عبدالفتاح السيسي من الجولة الأولى للانتخابات.

وربما بالضربة القاضية، ليحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وليثبت للجميع أن مصر ما زالت قادرة على أن تقهر الصعاب، وتدفع برئيس اختاره الشعب مصدر السلطة وحارسها، وربما توقع هذا الزخم هو ما دفع "ماري هارف" نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، للتصريح في نهاية اليوم الأول للاستفتاء على مشروع الدستور بأن بلادها لا تملك حق الاعتراض على أي مرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر، مؤكدة على أن الأمر متروك للشعب المصري وحده ليختار من الذي ينبغي أن يقود البلاد.

* عن المركز الإقليمي للدراسات

أحكام بالسجن والإبعاد وإغلاق مكاتب تنظيم الإخوان في دولة الإمارات

أصدرت دائرة امن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات العربية المتحدة (الثلاثاء) برئاسة القاضي محمد جراح الطنيجي أحكامها بشأن أعضاء الخلية الإخوانية، حيث قضى منطوق الحكم بالسجن والابعاد واغلاق مكاتب تنظيم الاخوان في الامارات .. وجاء في منطوق الحكم منذ اللحظة الأولى لاتصال المحكمة بالدعوى الماثلة حرصت على إرساء قيم العدل وتحقيق العدالة مستهدية بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومسترشدة بأحكام القانون وما قررته من مبادئ قضائية مستقرة، وأفسحت المجال وبكل شفافية للمتهمين بإبداء طلباتهم ودفوعهم وأوجه دفاعهم وفقاً للإجراءات القانونية التي كفلها دستور الدولة والمواثيق الدولية.

وذكر الحكم أن المحكمة استمعت في جلساتها لأقوال المتهمين ودفاعهم وعرضت لأدلة الإثبات من أقوال الشهود وتقارير الخبراء وبعد تمحيص لها عن بصر وبصيرة إيراداً ووردا وزانت بين تلك، فقد أصدرت قضاءها بعد المداولة وبإجماع الآراء.

حيث حكمت المحكمة حضورياً للمتهمين من الأول إلى الرابع عشر ومن الواحد والعشرين وحتى الثلاثين وغيابياً للمتهمين من الخامس عشر وحتى العشرين:

أولا: بمعاقبة المتهم الثالث مدحت رجب عبدالله عمار بالسجن خمس سنوات عن التهمتين الأولى والثانية للارتباط.

ثانياً: بمعاقبة عدد 8 متهمين بالسجن أربع سنوات.

ثالثا: براءة المتهم الرابع عشر أحمد محمود طه من التهمتين الثانية والرابعة.

وبمعاقبة 6 متهمين بالحبس سنة لكل منهما عن التهمة الرابعة المنسوبة إليهم.

كما أمرت المحكمة بحل تنظيم الإخوان المسلمين على ساحة دولة الامارات العربية المتحدة وإغلاق كافة مكاتبه العامة منها والفرعية مع مصادرة كافة الأدوات والأجهزة المضبوطة إعمالاً لنص المادة 182 عقوبات.

وحكمت المحكمة بتغريم 21 متهماً بمبلغ وقدره ثلاثة آلاف درهم عن التهمة السادسة المنسوبة إليهم.

إضافة إلى أن المحكمة شددت في حكمها على إبعاد المتهمين من الأول حتى العشرين عن الدولة بعد تنفيذ العقوبات المقضي بها.

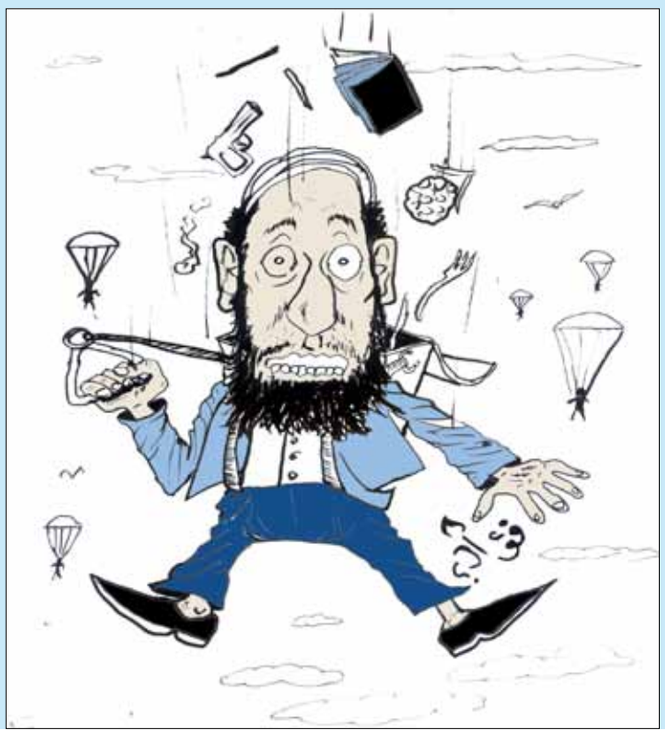

بسبب ربيع الإخوان

الأكراد يعلنون عن تأسيس حكم ذاتي في شمال سوريا

أسفرت تداعيات مؤامرة تنظيم الاخوان الارهابي تحت مسمى ثورة الربيع عن المزيد من التمزيق للبلدان العربية ففي الوقت الذي تتصاعد النزعات الانفصالية في اليمن وليبيا والسودان، فها هي الثورة المزعومة للاخوان تقود الى تمزق سوريا حيث أعلن الأكراد السوريون الثلاثاء 21 يناير عن إقامة حكم ذاتي في شمال البلاد .. واتخذوا من مدينة القامشلي الواقعة عند الحدود التركية عاصمة لهم. كما أعلنوا عن تشكيل حكومة ضمت 20 وزيراً.. وكان رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم قد أعلن في وقت سابق عن مخططات الأكراد لتشكيل 3 مناطق ذات حكم ذاتي شمال البلاد.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي أعلن يوم 13 تشرين الثاني 2013 إقامة إدارة مؤقتة تهدف لإقامة حكم ذاتي في مناطق التواجد الكردي في كل من مدينة القامشلي (الجزيرة) وبلدتي "عفرين" و"عين عرب" بريف محافظة حلب.